اسرائيل، اثناء المفاوضات، عن القيام بأي أعمال أو نشاطات تعرقل حسن سير المفاوضات، ويتمّ تجميد اقامة المستوطنات لمدة سنة واحدة.

○ هضبة الجولان: تعتبر اسرائيل هضبة الجولان منطقة بالغة الأهمية لأمنها وسلامتها وضمان مصادر مياهها، وينطبق ذلك أيضاً في حال تحقيق السلام. ويجب ان يضمن أي اتفاق سلام مع سوريا، وما يرافقه من ترتيبات أمنية، الوجود والسيطرة الاستيطانية والعسكرية الاسرائيلية. وورد في بند آخر ضرورة استمرار الجهود لتدعيم المستوطنات القائمة حالياً في هضبة الجولان.

○ الاقتصاد: ينادي حزب «العمل» بقيام اقتصاد مختلط تنافسي يشمل القطاع الخاص والحكومي والعام الهستدروتي القائم على أساس اقتصادي اداري لا تمييز فيه، مع ضمان تساوي الفرص أمام الجميع.

○ بيع الشركات العامة للقطاع الخاص: ستعمل حكومة «العمل»، في حال انتخابها، على تقليص تدخّلها، بقدر الامكان، في النشاطات الاقتصادية العادية والمباشرة، وتساهم في بيع عدد من المصانع الحكومية. وتهدف عملية البيع الى: تأمين الأموال للاستثمارات ولتنمية الاقتصاد، والقضاء على وجود اعتبارات سياسية خارجية تعرقل حسن ادارة الهيئات الاقتصادية.

○ الدين والدولة: يؤمن حزب «العمل» بأن تسييس الدين تسبّب في نفور وابتعاد اليهود من تراثهم اليهودي. ويرى الكثيرون ان ممثلي المؤسسة الدينية يسيئون استغلال مبادىء الديمقراطية. ويجب، بالتالي، ضمان عدم ارتباط الدين بالدولة (**هآرتس**، ٢٢/١١/١٩٩١).

من الواضح ان هذه القرارات أدّت الى اثارة حفيظة عدد من التجمّعات والكتل داخل الحزب. فأعضاء المستوطنات احتجوا على قرار تجميد الاستيطان في هضبة الجولان، كما عارض مؤيدو الهستدروت توجّه الحزب نحو عملية فصل التنظيم العمالي عن الجهاز الحزبي، الى جانب العاصفة التي أثارها قرار فصل الدين عن الدولة في أوساط المتديّنين. ومع انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر حزب «العمل» في ٢٦/١٢/١٩٩١، طرحت هذه المواضيع مجدداً أمام المندوبين، الذين آثر العديد منهم التغيّب عن هذه الدورة، وتوصّل الحاضرون الى قرارات تخالف ما كانت توصّلت اليه الدورة الاولى. وقد مارست زعامة الحزب ضغطاً كبيراً، ارضاء للاحزاب الدينية، من أجل التراجع عن صيغة عدم ربط الدين بالدولة، والاكتفاء بعبارة «عدم ربط الدين بالسياسة». كما تراجع المندوبون في الدورة الثانية عن قرار الاستيطان في الجولان. وجاء في القرار الجديد ان حزب «العمل» يؤيد اقامة مستوطنات جديدة بعد اقرار الموضوع في مكتب الحزب وداخل الكتلة في الكنيست (**دافار**، ٢٧/١٢/١٩٩١).

الى جانب ذلك تمكّن القطاع العربي في حزب «العمل» ممثّلاً بنائب رئيس الكنيست، نوّاف مصالحة، من قرية كفر قرع، من ضمان المركز العشرين على قائمة أعضاء الكنيست لحزب «العمل»، كما ضمن الدروز لنائبهم صالح طريف، رئيس مجلس محلي جولبس ورئيس المجالس المحلية الدرزية في اسرائيل، المركز الثلاثين (**هآرتس**، ٢٢/١١/١٩٩١).

وفي النهاية، بقيت مسألة الزعامة تراوح مكانها بدون حسم، وبانتظار نتائج الانتخابات التي ستجرى في الاسابيع القادمة، للمرة الاولى، بأسلوب الانتخاب القطري المباشر. وعلى الرغم من غياب التنافس الشخصي العلني بين قطبي الحزب، بيرس ورابين، خلال المؤتمر، الّا ان مواقفهما المتميّزة كانت واضحة تماماً من خلال الدعم، غير المعلن، الذي قدّمه رابين الى «صقور» الحزب مقابل لجوء الحمائم باستمرار للحصول على مساندة بيرس وتدخّله لتعديل بعض القرارات المتطرّفة. الّا ان المفاجأة كانت في قرار سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار، ترشيح نفسه لزعامة الحزب (**يديعوت احرونوت**، ٢٩/١١/١٩٩١) بعد انتهاء الدورة الاولى للمؤتمر، وذلك الى جانب بيرس ورابين وأعضاء الكنيست أورا نمير وجاد يعقوبي، في حين تراجع موشي شاحل عن الترشيح، وما زالت الامكانية واردة لترشيح عوزي برعام ونسيم زفيلي ومردخاي غور. وعلى الرغم من ان استطلاعات الرأي العام داخل الحزب وفي أوساط الجمهور الاسرائيلي لم تمنح كيسار أكثر من ٣ ـ ٨ بالمئة من التأييد، الّا ان المراقبين رأوا في قرار الترشيح هذا محاولة أخيرة